

مع فلا ان خوفك الواضح من الماطن لا يغير في ملك بقدر هذا العهد
فلان عمل العضوي اشهر من الماطن لا يرجع للمعوق الى العضوي لانه
اجزء الكلام بحرف الرضالة طاصرا من ان اشهر من شئ له من اجزء
كان للعاقبة وان اجاز العلقن الا ان الصفة اليه بان ملك اشهر منه لعل ان
او قبلته له او ملك المانع بعينه من ان وفك العضوي اشهر منه او قبلته
محمد بن سوقف ولا يصدق على العاقبة في اشهر من دارها اجازة انسان فعلى
المشركي للمشاخر ان اشهر من الدار التي اجازتك فعلى مبادك فعلى
اجازة فكتب اشهر من عضوي شما وصدق الله الشريعة عليه لانه عضوي ثم
صكك الرضالة ولم يجر المالك البيع والمقصود من عمل العضوي في بيعه
العضوي عند الفتح يجره في بيعه عليه شئ ظلم ان علم انه عضوي في وقت
ادائه فذلك امانة ذكره في م تاليس وهو الصريح ولو بايع حاربه
ووجهه فعلى بيعه لما المشركي الفرض جهادها واداه حمت واللعن على من
يعدك فليس ملكا فعلى ان كان له احد احوته او هو واحد ان كان له او
ما اكثره كذا النوع ولو اجازت اخر بطر وعين بر سلايم لا يصير العلم اليقيني
انها ما بين وقت ايد الا ان مما يعان منه ما

بمع المشاخر والمرهون كعرق العلقن وعدهم باع الراهن الدهر و
مصر الثمن باعهم واخر مدرك الفلك امكنك والشانك اولي بيع الراهن
الدهر المشاخر لا يصدق على المرهون الا ان كان الدهر شاملا على الاثر والاشاخر
وايه صحه فان الدهر الغاشد حكم المصير اذا كان شاملا على الاثر
الجيش وكوز المرهون ايجز له من سائر الغرمان بعد الموت واد كان البوت
شاملا على الجرف فباعه ولو باع الراهن بعد فضا الدم فله قصه دفعه حلال
بايع الدار للزوج بعد رضا المشاخر من زيادة المشاخره الاجم وحده العقب
لقد البيع المعوق لا يجره الا بغيره الا بغيره فاشهر من في عهد البيع فاشهر
على المشركي الفتي على المشاخر من الشري وهو لئس المانع خاص بيعه
على المشاخر في بيع المشاخر البيع فعال للشركي لها في اجازة في كس

اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن

اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن

اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن

اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن
اشهر من الماطن

بمع فلا ان خوفك الواضح من الماطن لا يغير في ملك بقدر هذا العهد
فلان عمل العضوي اشهر من الماطن لا يرجع للمعوق الى العضوي لانه
اجزء الكلام بحرف الرضالة طاصرا من ان اشهر من شئ له من اجزء
كان للعاقبة وان اجاز العلقن الا ان الصفة اليه بان ملك اشهر منه لعل ان
او قبلته له او ملك المانع بعينه من ان وفك العضوي اشهر منه او قبلته
محمد بن سوقف ولا يصدق على العاقبة في اشهر من دارها اجازة انسان فعلى
المشركي للمشاخر ان اشهر من الدار التي اجازتك فعلى مبادك فعلى
اجازة فكتب اشهر من عضوي شما وصدق الله الشريعة عليه لانه عضوي ثم
صكك الرضالة ولم يجر المالك البيع والمقصود من عمل العضوي في بيعه
العضوي عند الفتح يجره في بيعه عليه شئ ظلم ان علم انه عضوي في وقت
ادائه فذلك امانة ذكره في م تاليس وهو الصريح ولو بايع حاربه
ووجهه فعلى بيعه لما المشركي الفرض جهادها واداه حمت واللعن على من
يعدك فليس ملكا فعلى ان كان له احد احوته او هو واحد ان كان له او
ما اكثره كذا النوع ولو اجازت اخر بطر وعين بر سلايم لا يصير العلم اليقيني
انها ما بين وقت ايد الا ان مما يعان منه ما

بمع المشاخر والمرهون كعرق العلقن وعدهم باع الراهن الدهر و
مصر الثمن باعهم واخر مدرك الفلك امكنك والشانك اولي بيع الراهن
الدهر المشاخر لا يصدق على المرهون الا ان كان الدهر شاملا على الاثر والاشاخر
وايه صحه فان الدهر الغاشد حكم المصير اذا كان شاملا على الاثر
الجيش وكوز المرهون ايجز له من سائر الغرمان بعد الموت واد كان البوت
شاملا على الجرف فباعه ولو باع الراهن بعد فضا الدم فله قصه دفعه حلال
بايع الدار للزوج بعد رضا المشاخر من زيادة المشاخره الاجم وحده العقب
لقد البيع المعوق لا يجره الا بغيره الا بغيره فاشهر من في عهد البيع فاشهر
على المشركي الفتي على المشاخر من الشري وهو لئس المانع خاص بيعه
على المشاخر في بيع المشاخر البيع فعال للشركي لها في اجازة في كس